

Distr.: General
5 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة

وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد شيبازيوا (زمبابوي)

المحتويات

البند ٤٩ من جدول الأعمال (آثار الإشعاع الذري) (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٩ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (تابع)

مشروع القرار A/C.4/65/L.6 بشأن آثار الإشعاع الذري

١ - الرئيس: أعلن أن كلا من إندونيسيا وأوكرانيا وكازاخستان وليتوانيا وموناكو ونيوزيلندا واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الذي لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - السيدة فنتورا (كندا): قالت إن العمل الذي اضطلعت به لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري ولا سيما ما يتصل منه باستخدام الطاقة النووية يوفر تقييمات علمية موثقة لمصادر وآثار الإشعاع الذري وتعتبر أداة حاسمة في تقييم مخاطر الإشعاع ووضع معايير ملائمة للسلامة والوقاية من الإشعاع.

٣ - وذكرت عند تقديمها لمشروع القرار A/C.4/65/L.6، أنها تؤيد كما فعلت في السابق الولاية الدائمة للجنة العلمية وتشجعها على متابعة عملها المهم. ووجهت الاهتمام بصفة خاصة إلى أحكام الفقرة العاشرة من الديباجة وإلى الفقرتين ٩ و ١٣.

٤ - السيد محمد (السودان): قال إن وفده يود أن يُعرب عن خيبة أمله واستيائه من حذف الفقرة ١٣ السابقة من مشروع القرار مشيراً إلى العضوية الراهنة للجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري. وقال إن السودان رغم ذلك يؤيد استمرار العضوية الحالية للجنة العلمية.

٥ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.4/65/L.6.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة

مشروع المقرر A/C.4/65/L.7: برنامج العمل والجدول الزمني المقترحان للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

٦ - الرئيس: لفت الاهتمام إلى مشروع المقرر المقدم من المكتب بغرض إدراجه بموافقة اللجنة كمرفق للتقرير المتعلق بالبند ١١٨ من جدول الأعمال المقدم إلى الجلسة العامة للجمعية العامة. وقال إن المكتب قد راعى عند نظره في برنامج العمل المقترح الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٣٠١/٦٤ ولكنه لم ير ضرورة للنظر في أي بند من البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال اللجنة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات كما لم ير إمكانية للمزيد من تجميع البنود أو إلغاؤها.

٧ - تم اعتماد مشروع المقرر A/C.4/65/L.7.

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/65/551)

٨ - السيد لوفولد: تحدث بصفته مقرراً للفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وقال عند تقديمه لتقرير الفريق العامل (A/65/551) إن نطاق وطبيعة أزمة التمويل التي تواجه الأونروا يدعوان للقلق الشديد. ففي الوقت الذي ظل فيه العديد من المانحين يقدم مساهمات سخية للغاية بالرغم من الأزمة العالمية أشار التقرير إلى أن مستوى المساهمات الحالي في ميزانية الصندوق العام للوكالة لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين الذين تتزايد أعدادهم. ولا تزال الحاجة ماسة للمزيد من الإيرادات التي يمكن التنبؤ بها نظراً لأن النقص الذي شهده عام ٢٠١٠ أصبح نقصاً هيكلية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ كان حجم الفجوة المتوقعة في التمويل يبلغ ٨٠,٨ مليون دولار قياساً على الميزانية المخفضة لعام ٢٠١٠ ولكن وبفضل سخاء بعض المانحين الرئيسيين للوكالة في الأسابيع الأخيرة انخفض حجم العجز إلى ٣٠ مليون دولار. ومع ذلك فإن التوقعات تبدو أكثر قتامة بالنسبة لعام ٢٠١١ بسبب استهلاك احتياطي رأس المال التشغيلي للوكالة واتساع الفجوة

للمزيد من النقاش وينبغي النظر فيها بالاقتران مع تعزيز القدرة الإدارية للوكالة.

١٢ - الرئيس: قال إلى التقرير المتعلق بتعزيز القدرة الإدارية للوكالة يجري حاليا وضعه في صيغته النهائية وبالتالي فهو غير متاح للنظر فيه، ولكن ستقوم مديرية الدعم الإداري بالأونروا بإطلاع الوفود على الحالة الراهنة للتقرير. واقتراح تحديد موعد لاجتماع إضافي للجنة في مطلع عام ٢٠١١ للنظر في التقرير.

١٣ - وقد تقرر ذلك.

١٤ - السيدة لندين (مديرية الدعم الإداري لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قالت إن اتخاذ إجراء لتحسين الحالة المالية الخطيرة لوكالتها يعتبر أمرا حاسما. ومما يؤسف له أنه على مدى تاريخ الوكالة لم تكن الأموال المتاحة لها تتماشى مع أعداد اللاجئين المتنامية واحتياجاتهم المتزايدة التعقيد.

١٥ - ومضت تقول إن الوكالة، خاصة في المنعطفات الأشد خطورة كما هي الحال اليوم، اضطرت الوكالة إلى اللجوء إلى الجمعية العامة من أجل المساعدة العاجلة. وقد ظل المانحون الرئيسيون للأونروا يستجيبون بطريقة ممتازة لاحتياجاتها وأوضاعها المتغيرة، ولا سيما أثناء فترات العنف التي كانت تشهدها المنطقة بين الحين والآخر وأثناء الأزمة المالية العالمية الراهنة. ولكن الذي تغير منذ أن نظرت الجمعية العامة آخر مرة في تمويل الوكالة على نحو متعمق في عام ١٩٧٤ هو نطاق وطبيعة المطالب الملقاة على عاتق إدارة الأونروا. فإلى جانب البرامج اللازمة في الوقت الراهن، أصبحت البيئة التي تعمل فيها الوكالة تنطوي على تحديات أكبر، كما ازدادت كثيرا صرامة اشتراطات الرصد والتقييم التي يفرضها المانحون، فضلا عن زيادة مطالب الجمعية العامة نفسها في السنوات الأخيرة. وتحتاج الطلبات الواردة من أصحاب المصلحة المعنيين الرئيسيين لموارد مالية إضافية بخلاف تلك اللازمة للأغراض

المتوقعة بين النفقات الأساسية والمساهمات المتوقعة الحصول عليها من المانحين التقليديين.

٩ - وقال إن آثار الأزمة المالية الهيكلية عديدة وكبيرة مثل ما ذكر التقرير ولم تقتصر على تقويض فرص الحصول على بعض خدمات الوكالة ونوعيتها ولكنها أدت أيضا إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها الموظف وتهديد قدرة الأونروا على مواصلة العملية الرئيسية للإصلاح الإداري التي بدأتها في عام ٢٠٠٧. ونظرا لأهمية ذلك الإصلاح، فقد حث الفريق العامل المانحين على تمويل مبادرة الوكالة الجديدة لمواصلة التغيير التي يتوقع أن تصل تكلفتها إلى ٢٣ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات. كما يولي الفريق العامل أهمية كبيرة أيضا لتجديد احتياطي الأونروا الرأسمالي مما يشمل تغذيته بمبلغ ١٣٠ مليون دولار كدعامة أمان.

١٠ - وأضاف أن التقرير سلط، أخيرا، الضوء على ضرورة أن تقدم الجمعية العامة الدعم المالي الكافي إلى الوكالة بتحديد مصادر محتملة للتمويل يمكن استخدامها لسداد مدفوعات إنهاء الخدمة إذا احتاجت إلى توخي المزيد من المرونة في استخدام الموظفين بكفاءة؛ واستعراض ملائمة مستوى ونطاق التمويل الحالي من الميزانية العادية للجمعية العامة لتلبية الاحتياجات الجارية المتعلقة بإدارة الوكالة، بما في ذلك بصفة خاصة الامتثال للمبادرات التي ورد بها تكليف من الجمعية العامة فيما يتعلق بمعايير المحاسبية والأمن وإصلاح العدالة الداخلية والحصول على النظم اللازمة لإدارة البيانات.

١١ - وقال إن الفريق العامل دعا جميع المانحين أيضا، ولا سيما ما نحو المنطقة، إلى الاستجابة لاحتياجات الأونروا الطارئة لإعادة التعمير في غزة ولبنان. وتقوم الوكالة بدور حيوي في مساعدة اللاجئين ولكن أيضا في المحافظة على الاستقرار والأمن في المنطقة وهو هدف استراتيجي يجب على المجتمع الدولي المساعدة في تحقيقه. وتحتاج المسألة

١٨ - ومضت تقول إنه في وكالة كالأونروا تقوم بأعمال منقذة للحياة ولتحقيق التنمية البشرية في الشرق الأوسط يوماً بعد آخر، عندما يكون هناك تنافس على الموارد المالية المتناقصة بين الاحتياجات المتعلقة بالإدارة والاحتياجات البرنامجية الأساسية والطارئة، فإن الأخيرة هي التي يجب أن تسود. ومن النتائج البارزة جداً لاستمرار نقص الموارد تدهور نوعية الخدمات المقدمة للسكان اللاجئين المحرومين أصلاً.

١٩ - وقالت أنه سيكون من غير المعقول طلب تحديد الاحتياطي الرأسمالي التشغيلي من الميزانية العادية للأمم المتحدة كما أن الحالة الراهنة غير المقبولة لا يمكن التغلب عليها بمحض الأمان. وستكون مشورة الدول الأعضاء بشأن كيفية استعادة العافية المالية للوكالة محل ترحيب تام. فرمما تعيد الجمعية العامة النظر في مدى ملائمة الترتيبات المالية للأونروا التي وُضعت في عام ١٩٧٤ وتزيد من نطاق تمويل الميزانية العادية ليغطي ليس فقط تكاليف مرتبات الموظفين الدوليين ولكن أيضاً تكاليف بعض المهام في المقر والنفقات الجديدة المرتبطة بالإدارة. وإدراكاً من الأونروا للحالة المالية الصعبة التي تواجه الأمم المتحدة، يمكنها قبول نهج تدريجي، توزع فيه النفقات الإضافية على الميزانية البرنامجية المقترحة للمنظمة على مدى دورتي سنتين. وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يكون هناك مجال للشك في عدم إمكانية استمرار الحالة الراهنة وفي أن المشاكل المالية سوف تتضاعف في السنوات القادمة. وقالت إن الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم أبدت على الدوام قدراً كبيراً من التضامن مع الأونروا وهي (أي المتكلمة) متأكدة من أنها لن تتخلى عنها الآن في وقت الحاجة.

٢٠ - السيدة عبد الناصر (مراقبة عن فلسطين): قالت إن من الواضح أن الصعوبات المالية التي تواجه الوكالة هي صعوبات هيكلية في طابعها وإن أي حل يجب أن يراعي ذلك في المقام الأول. فالعجز النقدي المتحكم يرهق الموارد المالية والبشرية المتاحة للأونروا وينوء به انتباه وطاقات المفوض العام

البرنامجية ولا يمكن تلبيتها بسبب النقص السنوي في التمويل ونضوب الاحتياطي الرأسمالي التشغيلي السابق.

١٦ - واستطردت تقول إن التوقعات المفرعة بأن تعجز الوكالة عن مواصلة عملها، قد تم تفاديها منذ ثلاثة أشهر، ولكنها لا تزال تقف على حافة السكين. فإذا لم تتلق مبلغ عشرة ملايين دولار إضافية خلال الأسابيع الخمسة القادمة فلن يتيسر سداد مرتبات الموظفين لشهر كانون الأول/ديسمبر.

١٧ - وقالت إن إدارة الأونروا حرصت من جانبها على ممارسة أقصى درجات التقشف والترشيد المالي بشكل عام. وتم خفض تقديرات الميزانية لعام ٢٠١٠ ويواجه تنفيذ الخطة السادسة المتوسطة الأجل لتحسين النوعية العامة للخدمات مستقبلاً غائماً. وأكدت للدول الأعضاء بقوة أن الأونروا، التي تواجه عجزاً هيكلياً يتوقع أن يتفاقم حتماً في السنوات القادمة، تلجأ الآن إلى الجمعية العامة للحصول على تمويل من الميزانية العادية كملاذ أخير. وليس كمجرد سد فجوة مؤقتة في الميزانية. وفي حالة مماثلة وقعت في أوائل السبعينات عندما كانت احتياجات اللاجئين الفلسطينيين تتجاوز سريعاً الإيرادات الآتية من المانحين وافقت الجمعية العامة على تغطية تكاليف مرتبات الموظفين الدوليين من الميزانية العادية للمنظمة مما وفر للوكالة احتياطياً مالياً معقولاً أتاح لها تخصيص التبرعات الصحيحة للأنشطة البرنامجية في الميدان. والحالة الراهنة شبيهة بدرجة كبيرة لتلك الحالة والاختلاف الوحيد هو أن إدارة الوكالة تحاول حالياً بشكل متزامن تحسين إدارتها للموارد وتحسين التخطيط واستهداف اللاجئين الأشد حاجة، في الوقت الذي تجري فيه إصلاحات في عدد من المجالات التي حددها الجمعية العامة. وكجزء من الاحتياجات المالية العامة للوكالة تقلص حجم الاحتياطي المالي الذي أذنت به الجمعية العامة قبل ٣٦ عاماً من حيث القيمة الفعلية بالرغم من تضائل عدد الوظائف الممولة من وكالات أخرى إلى عشر ما كان عليه في عام ١٩٧٤.

٢٤ - وقال إن هناك قدرا من اللبس في أوساط الوفود فيما يتعلق بالصندوق العام للمشاريع الخاصة ونداءات التمويل الطارئة. ومع الفهم التام لحالة الصندوق العام، فإن المعوقات التي تواجه المشاريع الخاصة هي معوقات سياسية، تنبع أساسا من عمليات الإغلاق الإسرائيلية التي تمنع الأونروا في بعض الحالات من صرف الأموال المتاحة لها. وفي غزة بصفة خاصة لم تستطع الأونروا إعادة بناء المدارس.

٢٥ - ومضى يقول إن وفده يؤيد بشدة استخدام الأنصبة المقررة لتغطية الإنفاق الإداري وتحسين الإجراءات المالية والإدارية.

٢٦ - وأشار إلى أن الأونروا تحملت نفقات إضافية نتيجة الضرائب التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الأصناف الداخلة إلى غزة ومن خلال الإلحاح على وضع البضائع على ألواح وغرامات التأخير.

٢٧ - السيدة لوندين (مديرة الدعم الإداري للأونروا): قالت إن توجيه نداء خاص إلى الجمعية العامة هو الملائم الأخير لدى الأونروا. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تجاوزت النفقات الإيرادات ونفذ رأس المال العامل إلى درجة أنه لم يبق منه شيء وهذا هو سبب الاحتياج إلى مساعدة إضافية. وكان رأس المال التشغيلي يُستخدم نتيجة لضغوط تشغيلية وحالات طوارئ وبروز احتياجات جديدة لم تكن متوقعة. وقالت إذا تحقق التمويل فسوف تمنح الأونروا الاحتياجات الصادر بها تكليف من الجمعية العامة ولا سيما سلامة الموظفين وأمنهم فضلا عن إقامة العدالة والنظم الحيوية لإدارة المعلومات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

وكثير من الموظفين ويؤثر أيضا في الوقت ذاته، هو والتحديات الكبيرة المعاشة ميدانيا، على قدرة الوكالة على تقديم الخدمات بطريقة ملائمة. وليس من الإنصاف ببساطة استخدام الأموال التي يسخو بها المانحون لتوفير الخدمات الأساسية، في تغطية نفقات ناجمة عن استمرار الصراع وعن فرض إسرائيل ضرائب وإتاوات غير مقبولة وفرض قيود على تنقل موظفي الوكالة ونقل إمداداتها. ومما يدعو إلى الأسف أن تدابير التقشف التي اضطرت لاتخاذها في عدة مناسبات قد جعلت اللاجئين يساورهم الخوف من أن المجتمع الدولي لم يعد يلتزم بتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لهم أو إيجاد حل نهائي عادل لمحتهم.

٢١ - وقالت إن فلسطين تأمل أن تقوم الجمعية العامة، التي تؤيد بقوة ولاية الوكالة، بمعالجة القضايا المالية الحرجة التي تواجه الوكالة بطريقة شاملة وبعمل ما يلزم لتمكينها من القيام بمسؤولياتها بثقة وبالشكل المناسب. كما يجب أن تواصل الجهات المانحة أيضا دعمها القوي للأونروا.

٢٢ - وطلبت من مديرة الدعم الإداري للأونروا توضيح نقطتين هما: ما هو وجه الاختلاف في الأزمة المالية الراهنة الذي جعل الوكالة تتقدم الآن بنداء إلى الجمعية العامة طلبا للمساعدة؛ وما هي أولويات الوكالة في حالة تلقي التمويل الإضافي من الجمعية العامة.

٢٣ - السيد رمضان (لبنان): أعرب عن شكره للأونروا لما تقدمه من الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا وفي فلسطين نفسها وفي الأردن. وقال إنه يشعر بالرضا إذ يرى أن حجم العجز قد انخفض من ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٣٠ مليون دولار. وبعد أن شكر المانحين الكبار والصغار ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي، دعا جميع المانحين إلى تقديم مساهمات سخية للأونروا للتغلب على النقص في التمويل.